

قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٨

يرسي ميزانية هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات
للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر جملة ميزانية هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٧٦٣٠٠٠٤ جنيه (فقط وقدره أربعين مليوناً وسبعين ألفاً وسبعين وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ١٤٥٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وأربعون مليوناً وخمسين ألفاً وسبعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور بمبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٢٣٥٧٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإسرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ٢٨١٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وواحد وثمانون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ١٤٤٣٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وأربعون مليوناً وأربعين ألفاً وثلاثون ألف جنيه) منه مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ١٢٦٤٣٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة وستة وعشرون مليونا وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٢١٤٣٠٠٠ جنية .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥٠٠٠٥ جنية .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بمبلغ ١٢٦٤٣٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة وستة وعشرون مليونا وأربعين ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متعددة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأثيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٨ يخص هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ١٨ يونيو سنة ٢٠٠٨ م) .

حسني مبارك

الله يحيى العرش بروحه العطرة

(*) يضم توزيع الاعتساد الإجمالي للأجور خلال السنة المالية بالإضافة إلى توزيع رأس المال لصالح المخازن المركزي للتنظيم والإدارة.